

ويكون ان يجاب عن هذا باننا لما شرطنا في العلة التاثير ونمو
ان يثبت بالنقض او الاجماع اعتبار الشارح جنس هذا الوصف
او نودعه في جنس هذا الحكم ونودعه لاثبت التاثير الا ان
يثبت كون هذا النقص من الموصوف المخللة لانه كما ثبتت
اعتبار الشارح جنس الوصف او نودعه في جنس هذا الحكم
او نودعه يثبت ان هذا النقص من الموصوف المخللة. الثاني
يجوز ان يكون العلة وصفا لا رفا كما ثبتت الزكاة في العزوة
عندنا. فان الذهب والفضة خلقتا معا وهذا الوصف
لا ينفك عنهما اصلا. حتى تجب الزكاة في الحلي والدرج عندنا
وقارضا كما كتب للدينا. فان الكبد ليس بلا ذم حتما المحطة
والسهم. فانها قد يان وزنا وعليا وخبيا على ما ياتي
واسيا. اي اسم جنس. كقولهم عليهم السلام في المستحاضة
انه دم عرق الفجر وهذا اسم مع وصف عارض الدم اسم جنس
والانفجار وصف عارض. وحكمه كقولهم عليهم السلام ان اب لكان
على ابيك دين. قاسوا النبي عليه السلام اجرا الحج عن الابية العجا
قضا دين المباد عن الاب. والعلة كونها دينيا ومع حكم شرعي
لان الدين لزوم حق في الذمة. وقولنا في المديون انه يمول
تعلق عتقه بطلاق موته المولي فلا يباح كام الوالد. فتم قياس
عدم جواز بيع المديون على عدم جواز بيع ام الولد والعلة لثبتهما
ملايين

ملايين تعلق عتقهما بطلاق موت المولي وهذا حكم شرعي وانما قال
بطلاق موت المولي احترازا عن المديون المقيد بقتله ان مته في
هذا الموضع فان حرم ومركبا كما للكيل والجنس وغير مركب وهذا ظاهر
ومضمونه وغير مضمونه كما باقي مسئلة ولا يجوز للتعليل
بالعلة القاصرة عندنا وعندنا الشارح في حتمه لا يجوز فان
يجوز علة الربوا في الذهب والفضة المنيمة وهي مقترنة على
الذهب والفضة غير متعديتها اذ غير المحرمين بل على ثنا والذمة
فيما اذا كانت العلة مستنبطة اما اذا كانت منصوصة تجز
عليها اتفاقا لان الحكم في الاصل ثابت بالنقض متى كان معقولا
المجا ولا كما يجوز للتعليل للاعتداد اذ ليس للبعد بيان ثبوت
لحكام الله تعالى وما قالوا ان فائدة التعليل لا تخفى في هذا
اي في الاعتبار وفايد تدان بعد الحكم اذ يرب الي القبول
ليس شيئا اذا الفائدة الغنمية ليست الا اثبات الحكم فان قيل
التعدية هو خوفه على التعليل فتوقفه عليها ودقلنا بتوقفه
على علمه بان الوصف كما صرح في الغيب. اي التعليل لا يتوقف على
التعدية بل يتوقف التعليل على العلم بان هذا الوصف حاصل
في غيره وورد النص واعلم ان كثيرا من العلماء قد يخبروا في هذه
المسئلة واستبعدوا قولنا في حنيفة رضة الله فيها قومنا منهم
ان الحق ان يتفكر في اولها في استنباط العلة ان العلة في الاصل